الرياض

الأربعاء ٣ شعبان ١٤٢٦هـ - ٧ سبتمبر ٢٠٠٥م - العدد ١٣٥٨٩

موظفو (الهيئات والمؤسسات والصناديق) الحكومية ألا يحق لهم ان يفرحوا بالمكرمة الملكية؟

سالم بن علي البريدي

أصدر خادم الحرمين الشريفين أوامره الكريمة برفع رواتب المواطنين في القطاع الحكومي بنسبة ١٥٪. وحث العديد من الوزراء وخصوصاً وزير العمل الشركات والمؤسسات الأهلية إلى تطبيق الزيادة على موظفيهم والحذو بتلك الخطوة حتى تنعكس ايجاباً على عموم المواطنين بالخير والسرور. وبالفعل فقد انتشرت اخبار الشركات والمؤسسات الأهلية التي تتبنى مصلحة الوطن والمواطن فوق الاعتبارات الشخصية وبادرت إلى رفع رواتب موظفيها.

ورغم كل هذا، إلا ان موظفي (الهيئات والمؤسسات والصناديق) الحكومية لم تشملهم الزيادة فمن الغريب ان يحث وزير العمل منشآت القطاع الخاص إلى رفع رواتب موظفيها بينما لم ترتفع رواتب موظفي صندوق تنمية الموارد البشرية الذي يترأس مجلس ادارته.

والأعجب من ذلك، أن موظفي (الهيئات والمؤسسات والصناديق) الحكومية موعودون إلى خفض رواتبهم بنسبة كبيرة مطلع العام القادم حسب تصريحات مسؤولي وزارة الخدمة المدنية والمتمثل في تعديل سلم رواتبهم الوظيفية اضافة إلى إلغاء العديد من البدلات التي يستلمونها بعد دمجهم بالخدمة المدنية.

ورغم ان قرار دمج موظفي تلك الهيئات والمؤسسات والصناديق العامة شكل صدمة كبيرة لموظفيها. واستنكارا من الأوساط الادارية لعدة أسباب أهمها:

-1ان وزارة الخدمة المدنية تعاني منذ زمن طويل في تحقيق احتياجات موظفي الدولة. فتأخير الترقيات والتعيين على وظائف أقل من المؤهل الذي يحمله المواطن هو ديدن الوزارة لعدم وجود شاغر. كما لا يخفى على أحد ان هناك عجزا كبيرا في وجود وظائف لحملة المؤهلات العلمية العليا مما سبب طول انتظار المواطنين من حملة المؤهلات العلمية العليا في وظائف دنيا.

-2من المعلوم ان (الهيئات والمؤسسات والصناديق) الحكومية التي تقرر دمجها في قطاع الخدمة المدنية هي حديثة العهد. وقد تم تأسيسها لأهداف واحتياجات آنية ولضرورة النهوض بمجالات متعددة. وسرعة اتخاذ القرار في تلك الهيئات والمؤسسات والصناديق سمة لعملها الاداري حتى تحقيق أهدافها المنشودة. ودمجها بقطاع لخدمة المدنية قد يكون عقبة في تحقيق أهدافها. فمن المعلوم ان «اتخاذ القرار في القطاعات الحكومية» يأخذ مسارا متعرجا، ومدة طويلة حتى يخرج ويتم تطبيقه. ولنا في قرار دمج تلك الهيئات والمؤسسات والصناديق خير دليل على طول مدة اتخاذ القرار. فعندما صدر قرار الدمج. حدد القرار ستة أشهر للعرض، وستة أشهر أخرى للدراسة ولا

أعرف المدة في التطبيق. وأكاد اجزم ان القرار لم يتطرق إلى مدة «متابعة وتطوير قرار الدمج في الهيئات والمؤسسات والصناديق. مما يجعلها أسيرة المركزية في اتخاذ القرار.

-3ولو تطرقنا إلى الانجازية في العمل التي تتميز بها تلك الهيئات والمؤسسات والصناديق العامة حالياً نظراً لحركتها كمؤسسات خاصة. وقارناها بالانجازية في القطاعات الحكومية لعرفنا ان دمجها في نظام الخدمة المدنية قد يكون عقبة كبيرة لها في تحقيق أهدافها. فالعديد من الدراسات الادارية المتخصصة تدل على أن «هناك تضخما في الأجهزة الحكومية، وانخفاضا في معدلات الانجازية». ولا أحد ينكر ان هذا التضخم، وانخفاض الأنجازية مرده الرئيس إلى «رتابة الأنظمة الادارية الحكومية.«

-4من المعلوم ان الهيئات والمؤسسات والصناديق الحكومية التي تقرر دمجها هي أجهزة متخصصة في مجالات محددة. وتحتاج إلى كفاءات بشرية ذات قدرات ومهارات وخبرات محددة. ولا يخفى على أحد ان معايير التكليف في الخدمة المدنية لا تراعي القدرات والمهارات والخبرات الادارية. بل كل تركيزها ينصب على المؤهل العلمي فقط.

-5ان «الهيئات والمؤسسات والصناديق» التي تقرر دمجها في نظام الخدمة المدنية ستعاني من انخفاض كبير في معدلات رواتبها. وهذا ما يتضح من القرار الذي نشرته الصحف السعودية. فالفقرة التي تقول «ان فرق الراتب الذي يحصل عليه الموظف بعد الدمج، سيحصل عليه كمكافأة لمدة خمس سنوات» وهذا دليل على ان التوجه هو خفض رواتب موظفي تلك الهيئات والمؤسسات والصناديق». اضافة إلى فقرة «إلغاء العديد من البدلات التي يحصل عليها موظفو تلك الهيئات والصناديق والمؤسسات، أسوة بما هو معمول به في نظام الخدمة المدنية. ولو لاحظنا ان تلك البدلات التي سيتم حذفها قد تصل إلى ما يزيد عن ٢٥٪ من الراتب. وهذا ما سيعزز رغبة الموظفين (وخصوصاً ذوي الكفاءة والجدارة العالية) في الانتقال إلى وظائف الشركات الأهلية والتي تقدر (تلك الفئة من الموظفين). وهذا يعني ان تلك الهيئات والمؤسسات والصناديق ستعاني من نقص شديد في الكفاءات الوطنية.

ختاماً نتمنى من المسؤولين إعادة النظر بقرار دمج الهيئات والمؤسسات والصناديق إلى الخدمة المدنية والمحافظة على كياناتها واستقلاليتها الادارية. كما نتمنى ان تشملنا «الأوامر السامية» أسوة باخواننا في القطاعين «العام والخاص.«